



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

دول الخليج العربية والقدرات النووية الإيرانية «استراتيجيات الردع والتعایش»

إعداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١٠)

مارس ٢٠٢٢م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



دول الخليج العربية والقدرات النووية الإيرانية «استراتيجيات الردع والتعايش»

إعداد

د. محمد بدري عيد

تقدير موقوف

العدد (١٠)

مارس ٢٠٢٢م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٢م



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

عميد كلية الآداب بالإقامة
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت



تمهيد:

مع بداية العام الحالي ٢٠٢٢م، أتم البرنامج النووي الإيراني عقدين من الزمن على وضعه تحت مجهر الرأي العام العالمي، وإخضاعه لمراقبة وتدقيق المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من إبرام إيران اتفاقاً في يوليو عام ٢٠١٥م، بشأن برنامجها النووي، مع القوى الدولية الكبرى (مجموعة ١+٥) التي تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وروسيا الاتحادية، إضافة إلى ألمانيا، إلا أن هذا الاتفاق فقد جانباً كبيراً من أهميته وجدواه من الناحية العملية، منذ عام ٢٠١٩م، حين شرعت طهران في خرق بعض التزاماتها الواردة في هذا الاتفاق، ردّاً على انسحاب إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق بشكل أحادي عام ٢٠١٨م.

وعلى مدار السنوات الثلاثة الأخيرة، خطت إيران خطوات حثيثة في تطوير قدراتها النووية إلى حد جعلها تقترب كثيراً وبسرعة غير مسبوقة من «العتبة النووية» التي عندها يمكن لطهران امتلاك القدرة الكافية؛ لتجميع وصنع قنبلة نووية في غضون أشهر وربما أسابيع.

ورغم عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالتوقيت الذي يمكن أن تتحول فيه إيران إلى دولة نووية بصورة كاملة، إلا أنه من شبه المؤكد، بحسب تقديرات الاستخبارات الغربية ولاسيما الأمريكية، أن إيران بلغت بالفعل

«العبء النووي» أو شارفت على ذلك، بما يعنيه ذلك من تداعيات عميقة وشاملة على مختلف المستويات في منطقة الخليج العربي خصوصاً، والشرق الأوسط على وجه العموم.

انطلاقاً من ذلك، رأى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أنه من الأهمية بمكان تقديم «تقدير موقف» بشأن هذه القضية بالغة الأهمية وشديدة الخطورة من الناحية الاستراتيجية على حاضر ومستقبل الخليج العربي ودوله وشعوبه.

وإذ يشرف المركز بأن يكون من أوائل مراكز البحوث والدراسات العربية والخليجية - إن لم يكن أولها - الذي يعالج هذه المسألة الحيوية بطريقة منهجية وعلمية، فإنه يأمل أن يساهم بهذا الجهد البحثي في تزويد صانع القرار الخليجي بقدر معقول ووافٍ من الخيارات الرشيدة للتعامل الفعّال مع «إيران نووية».

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية



رقم
الصفحة

فهرس المحتويات

- ما قبل المقدمة..... ١٧
- مقدمة..... ٢١
- أولاً: إرهابات ومسارات منع الانتشار النووي في العالم..... ٢٣
- ثانياً: الخيار النووي العالمي والإقليمي..... ٢٧
- ثالثاً: نماذج التعايش النووي دولياً وإقليمياً..... ٣٤
- رابعاً: إيران والقنبلة النووية..... ٣٨
- خامساً: التداعيات الاستراتيجية للقنبلة النووية الإيرانية..... ٤٨
- سادساً: القنبلة النووية الإيرانية وخيارات دول الخليج العربية..... ٥٥
- سابعاً: خلاصات استراتيجية..... ٦٢
- خاتمة..... ٦٦
- الملاحق والرسوم التوضيحية (جرافيك)..... ٦٧
- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٧٥



رقم
الصفحة

فهرس الملاحق

- ٦٩ - معايير تحديد مدى سلمية البرنامج النووي لأي دولة.....
- ٧١ - جرافيك رقم (١): مقارنة بين الاندماج والانشطار النووي.....
- ٧٢ - جرافيك رقم (٢): المنشآت النووية الإيرانية وأهم بنود الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بشأنها.....
- ٧٣ - جرافيك رقم (٣): كارثة محطة (فوكوشيما) النووية اليابانية عام ٢٠١١م... ..



ما قبل المقدمة:

لم يكن من اليسير قط التصدي والكتابة في قضية القنبلة النووية الإيرانية وتداعياتها وسبل التعامل معها من المنظور الخليجي؛ إذ إن هذه المهمة البحثية الشائكة والدقيقة، تتطلب الحرص على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس العلمي، تجنباً للوقوع في شرك التفكير العاطفي من جهة، وتحاشياً للانزلاق اللاإرادي إلى منحدر التحيز المعرفي من جهة أخرى.

إذ إنني أوقن تمام اليقين بأنه عند معالجة مثل هذه القضايا المصيرية للدول والمجتمعات، فإن الصالح العام يستوجب انتهاج المنهج العلمي الأقرب إلى الموضوعية.

وتبدت صعوبة المهمة، بالنظر إلى اعتبارين رئيسين:

أولهما: الحساسية البالغة للموضوع محل التحليل، ما جعل التطرق له أمراً محفوفاً بالإشكاليات العملية، وبالتالي استوجب حذراً شديداً ودقة متناهية في تناول النقاش، جنباً إلى جنب مع التحلي بالموضوعية العلمية قدر المستطاع، دون أن يعني ذلك بحال التخلي عن الالتزام المعنوي في عرض القضية من المنظور الاستراتيجي الخليجي ببعده العربي الأصيل. وثانيهما: ندرة المراجع العربية والأجنبية على السواء التي تطرقت، ولو عرضاً، إلى هذه القضية الحيوية.

ولذلك، فقد حرصتُ أشد الحرص - قبل الشروع في الكتابة والتحليل - على القيام باستطلاع مبدئي لآراء العديد من الفئات والشرائح ذات الخلفية العلمية والثقافية والتعليمية المختلفة، من الذكور والإناث، إزاء هذه القضية (القنبلة النووية الإيرانية).

ولا أزعج أن من قمت باستطلاع آرائهم يمثلون عينة علمية دقيقة، لكنها كانت - على الأقل بالنسبة لي - ذات أهمية ليست بالقليلة، لجهة الاستبصار بالإطار العام السائد تجاه واحدة من أعقد وأهم وأخطر القضايا الاستراتيجية الحاكمة لمستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء هذه «العينة الاستكشافية» - إن جاز لي التعبير - فقد وجدت نمطين أساسيين يعكسان حالتين من الإفراط والتفريط، مع غياب الرؤية الوسطية المستندة إلى قراءة الواقع بمنظور الثقة في الذات والمتسلحة بالعزيمة الاستراتيجية.

فأما الفريق الأول: هو ما يمكن أن نطلق عليه «المفرطون في الواقعية»، ويرى هؤلاء أن الأمر الواقع يشير إلى أن إيران في الأصل دولة قوية وقدراتها تفوق دول المنطقة، ومن ثمَّ فإن امتلاكها للسلاح النووي لن يشكل جديداً فيما يتعلق باختلال التوازن الاستراتيجي بينها وبين دول الخليج العربية.

وبحسب هؤلاء، فإن دول الخليج ليس أمامها من خيار سوى قبول هذا الأمر الواقع «المر»، فليس باستطاعتها ذاتياً تغييره.

والمنطق الحاكم لرؤية هذا الفريق هو القناعة: (أنك لا تستطيع فعل شيء مادام جارك قوياً)، وكل ما يكون بمقدورك فعله هو: (المهادنة وتقديم بعض الحوافز لهذا الجار القوي، من وقت لآخر؛ اتقاءً لشره).

وأما الفريق الثاني: فهو ما يمكن أن نسميه «الواقعيون العمليون»، ويرى هؤلاء ألا خيار أمام دول مجلس التعاون الخليجي - في حال حيازة إيران للقنبلة النووية - سوى الاعتماد على استمرارية الدعم الأمني الخارجي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لردع طهران مستندين في ذلك إلى الخبرة المعاصرة لواشنطن في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

وعليه، ينطلق تقدير الموقف هذا، من فرضية رئيسية، هي:

أن إيران بلغت - في الوقت الراهن - «العتبة النووية» أو على أقل تقدير باتت على حافتها، وأنه سواء الاتفاق النووي الأصلي الذي أبرم عام ٢٠١٥م مع مجموعة دول (١+٥)، أو الاتفاق التكميلي المحتمل أن تسفر عنه محادثات فيينا النووية الحالية، لم ولن يلغيا قدرة إيران النووية، لكن قد يقيداهما فقط، وأنهما في الوقت ذاته سوف يمنحاهما الشرعية والاعتراف الدوليين.

وينبني على ما تقدم، أن حديث الجماعة البحثية والاستراتيجيين الخليجين والعرب عن «إيران نووية» والبحث في تحديات «ما بعد قنبلة طهران النووية» لم يعد ترفاً فكرياً أو تنظيراً بلا جدوى، لكنه أصبح «فريضة علمية واستراتيجية» يتعين علينا القيام بها، أداءً للأمانة العلمية، وتحملاً للمسئولية البحثية، وإبراءً للذمة، ووفاءً للالتزام الوطني والقومي؛ صوتاً لمستقبل أمن واستقرار وكيونة الخليج العربي ودوله كافة.

كما أن الواقع الراهن لقدرات إيران النووية، وفقاً لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديرات مراكز الأبحاث والدراسات المعتمدة عالمياً، فضلاً عن التقديرات الاستخباراتية المعنية، كل ذلك يعطينا التبرير الكافي - علمياً

وعملياً- لإنعام النظر والفكر ملياً، فيما سيكون عليه الوضع الاستراتيجي في المنطقة، في اليوم التالي لإعلان طهران عن امتلاكها «القنبلة النووية، وتداعيات ذلك على مختلف المستويات الأمنية، والسياسية، والبيئية، ولاسيما ما يتصل بنظام منع الانتشار النووي في الخليج العربي تحديداً، وإقليم الشرق الأوسط برتمه.

مقدمة:

تقع «القضية النووية الإيرانية» في بؤرة المسائل المركزية للأمن الوطني والسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتمثل الشاغل الرئيس لها.

ويبدو أن ٢٠٢٢م، سيكون عامًا حاسمًا في مستقبل البرنامج النووي الإيراني، في ضوء تزايد المؤشرات على أن طهران أصبحت قاب قوسين أو أدنى من بلوغ «العتبة النووية»، كما تؤكد ذلك تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتصريحات الدول الغربية الأطراف في الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥م، ناهيك عن حالة الاستنفار غير المسبوقة لدى إسرائيل، التي باتت تتبنى خطابًا سياسيًا معلنًا بأنها ستتحرك ضد إيران بشكل منفرد حتى دون إذن مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها لن تلتزم بأي اتفاق نووي جديد.

وتنبئ هذه التطورات إلى أن المنطقة تمر بمرحلة حرجة تنطوي على تحولات هيكلية على الصعيد الأمني لم تألفها ربما منذ الانسحاب البريطاني من الخليج وشرق قناة السويس أو آخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين.

إن الوضع الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني في اللحظة الزمنية الراهنة، يجعل من الحديث عن «إيران نووية» يتحول من مجرد احتمال أو

افتراض نظري إلى حقيقة عملية واقعة، بما يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي، مواجهة صريحة مع الذات، تتضمن نقاشاً جريئاً للتساؤلات القلقة التي تهدد مستقبل أمنها واستقرارها، بل ووجودها بالأساس؛ من أجل امتلاك رؤية استراتيجية مبادرة، والتحلي بإرادة وعزيمة راغبة وقادرة في الوقت ذاته على اتخاذ القرارات المصيرية اللازمة في التوقيت السياسي المناسب.

فهل ستكون ٢٠٢٢م هي السنة الفاصلة في حسم الجدل بشأن «إيران النووية»؟ وإذا قضي الأمر في هذه المسألة بثبوتها حالاً واقعاً؟ هل يسلك الخليج السبيل النووي؟

تأسيساً على ما تقدم، يجتهد تقدير الموقف هذا، في تتبع التحولات الجارية في البرنامج النووي الإيراني، من أجل استجلاء مدى بلوغ طهران حالة «العتبة النووية» أو «الكمون النووي»، ومن ثمّ فهم التفاعلات ذات الصلة بذلك، والتداعيات الناجمة عنه، وصولاً إلى بلورة الخيارات الممكنة أمام دول الخليج العربي، صون أمنها وحفظ كينونتها، بما يؤمن لهذه البلدان القدرة على التعايش الآمن والمستقر في البيئة الاستراتيجية الإقليمية التي ستشهدا المنطقة في اليوم التالي لحيازة إيران القنبلة النووية أو على أقل تقدير التثبت من امتلاكها كافة مقومات صنع هذه القنبلة والوقوف عند نقطة «تركيب آخر بُرغي» بها متي ما أرادت ذلك.

أولاً - إرهابات ومسارات منع الانتشار النووي في العالم:

شكلت مأساة مدينتي: هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين اللتين أُسقطت عليهما بشكل متتابع قنبلتان نوويتان في ٦ و ٩ أغسطس عام ١٩٤٥ م على التوالي، جرس الإنذار للوعي العالمي بخطورة السلاح النووي^(١)، ونقطة انطلاق لجهود المجتمع الدولي؛ لمنع استخدام هذا السلاح مجددًا حفاظًا على مستقبل البشرية^(٢).

ورغم ذلك، كان على العالم الانتظار نحو ربع قرن إضافي حتى تمكن من إبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ م المعروفة اختصارًا بـ «إن.بي.تي»، Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (N.P.T).

وتسند هذه المعاهدة الدولية متعددة الأطراف - التي دخلت حيز التنفيذ العملي عام ١٩٧٠ م - إلى ثلاثة ركائز رئيسية، هي: منع الانتشار النووي، وحث الدول الموقعة على المعاهدة على نزع سلاحها النووي بالكامل، ومنح الحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لكل البلدان غير الحائزة للأسلحة التي يمكنها إثبات أن برامجها النووية لا تستخدم لأغراض عسكرية.

١. لمعرفة الفوارق الجوهرية بين الاندماج والانشطار النووي اللازم لصنع السلاح الذري، انظر: جرافيك رقم (١) في الملاحق المرفقة بنهاية هذه الورقة البحثية.
٢. تاكيشي إيتو، هيروشيما وناجازاكي: مأساة القنبلة النووية، ترجمة: أكيرا كويانو، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٤ م، ص ٧٩-٨٨).

ووفقاً للمعاهدة، يتضمن نظام منع الانتشار النووي، مجموعة من المؤسسات والاتفاقات الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وبموجب المعاهدة، تتفق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم تطوير مثل هذه الأسلحة أو امتلاكها، في مقابل الوصول إلى تكنولوجيا نووية سلمية، مع التعهد ببذل جهود حسنة النية تجاه نزع السلاح.

وللتحقق من أن التكنولوجيا النووية مخصصة للاستخدام السلمي وليس لأغراض صنع السلاح الذري، تُبرم الدول اتفاقات ضمانات نووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتيح بموجبها لمفتشي الوكالة التحقق من رصد المنشآت والأنشطة النووية^(٣).

وفي حال وجدت الوكالة الذرية دولاً غير ملتزمة بالضمانات والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية^(٤)، فإنها تُبلغ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، الذي يمكنه فرض عقوبات على الدول غير الممتثلة لبنود المعاهدة، كما حدث في الحالة الإيرانية عام ٢٠٠٦ م.

وحققت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية نجاحاً نسبياً في الحد من هذا الانتشار، لكنها لم تفلح في إيقافه تماماً كما كان مأمولاً.

وتم تمديد المعاهدة، التي وقعت عليها (١٩١) دولة، لأجل غير مسمى، عام ١٩٩٥ م أي بعد ٢٥ عاماً من إبرامها ودخولها حيز النفاذ.

٣ - انظر النص الكامل للمعاهدة باللغة الإنجليزية، الموقع الإلكتروني لمكتب نزع السلاح، هيئة الأمم المتحدة:
<https://www.un.org/disarmament/wmd/nuclear/npt/text>

٤ - لمعرفة معايير التأكد من مدى سلمية البرنامج النووي لأي دولة، انظر في الملحق المرفق نهاية هذه الورقة البحثية.

وتُعقد مؤتمرات المراجعة الدورية لهذه المعاهدة كل خمس سنوات؛ لتقييم التقدم المحرز في نزع السلاح ولتعزيز مراقبة البرامج النووية في أنحاء العالم. وقد تم إرجاء مؤتمر المراجعة الدوري للمعاهدة الذي كان مقرراً في الرابع من يناير ٢٠٢٢م حتى إشعار آخر؛ نظراً للظروف الطارئة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

وتوجد حالياً ٩ دول نووية في العالم- كما يُظهر الجدول التالي- خمس منها يعترف العالم بحيازتها للسلاح النووي، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وتشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي السابق)، والصين، وفرنسا، وبريطانيا.

إضافة إلى ٤ دول أجرت تجارب نووية معاصرة: (الهند، وباكستان)، أو تؤكد التقارير الاستخباراتية الغربية أن بحوزتها أسلحة نووية: (كوريا الشمالية، وإسرائيل).

كما يوجد في الوقت الراهن، (٣١) دولة في العالم تنتج الطاقة النووية محلياً، من بينها (١١) دولة تمتلك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم أو معالجة البلوتونيوم، اللازمين لإنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالحصول على الوقود النووي ومن ثمّ صنع السلاح الذري^(٥).

وغالبية هذه الدول وصلت إلى ما يطلق عليه حالة العتبة النووية أو «الكمون النووي»، والتي تتميز بأن الدول المصنّفة بها تتمتع بحيازة قدرات نووية كامنة كبيرة تستطيع تحويلها- متى ما أرادت وفي أي وقت

٥ - الموقع الإلكتروني للرابطة النووية العالمية:

<https://www.world-nuclear.org/>

شاءت- إلى قبلة ذرية، وفي ذات الوقت فإنها تظل ممثلة- ظاهرياً- لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية طالما أنها تُعلن بطريقة سليمة أنشطتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يجنبها انتقادات المجتمع الدولي، ولا يجعلها تقع تحت طائلة العقوبات الدولية بسبب خرقها لبنود المعاهدة المذكورة.

**جدول يوضح الدول النووية في العالم
وما تملكه من رؤوس حربية ذرية (يناير ٢٠٢١م)**

م	الدولة	الرؤوس الحربية المنشورة	رؤوس حربية أخرى	إجمالي المخزون
١	الولايات المتحدة	١٨٠٠	٣٧٥٠	٥٥٥٠
٢	روسيا الاتحادية	١٦٢٥	٤٦٣٠	٦٢٥٥
٣	المملكة المتحدة	١٢٠	١٠٥	٢٢٥
٤	فرنسا	٢٨٠	١٠	٢٩٠
٥	الصين	-	٣٥٠	٣٥٠
٦	الهند	-	١٥٦	١٥٦
٧	باكستان	-	١٦٥	١٦٥
٨	إسرائيل	-	٩٠	٩٠
٩	كوريا الشمالية	-	٥٠-٤٠	٥٠-٤٠
	الإجمالي	٣٨٢٥	٩٢٥٥	١٣٠٨٠

(Source: SIPRI YearBook2021: Armaments. Disarmament and International Security. p17).

ثانياً - الخيار النووي العالمي والإقليمي:

جاء نجاح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية محدوداً على الصعيد الإقليمي مقارنة بما تحقّق على الصعيد العالمي.

فقدت أو صعدت هذه المعاهدة الباب أمام أي قوة كبرى - غير تلك دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي - لدخول النادي النووي العالمي رسمياً، كما شكّلت دافعاً للدول النووية الخمسة الكبرى على التعاون والتنسيق فيما بينها للحد من انتشار السلاح النووي من جهة، والعمل معاً على النزاع الجزئي لما تملك هذه الدول من ترسانة نووية.

في المقابل، شهدت العديد من مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية سباقاً للتسلح النووي بين الدول المتنافسة على مقعد «القطب الإقليمي» في منطقتها الجغرافية.

ويعد السباق النووي في جنوب آسيا بين الصين والهند تارة، وبين الهند وباكستان تارة أخرى، هو النموذج الصارخ والأوضح دلالة في هذا المضمار، على نحو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

كذلك، شهدت مناطق حيوية أخرى في العالم، ومحاولات عديدة لتطوير قدرات نووية، ويلاحظ أن انتشار الأسلحة النووية في العقود الأخيرة تركّز في الشرق الأوسط وقارة آسيا؛ لذلك سنعرض لمحة موجزة عن الخيارات النووية في جنوب آسيا، كما سنعرّج سريعاً على الوضع النووي الشرق أوسطي؛ لما لهذين النموذجين من دلالات ذات صلة بموضوع تقدير الموقف هذا.

(١) - الخيار النووي في قارة آسيا:

أطلقت التجربة النووية الصينية عام ١٩٦٤ م، والتي أعقبت الحرب بين الهند والصين عام ١٩٦٢ م، شرارة سباق التسلح النووي في جنوب قارة آسيا.

إذ ما لبثت الهند سوى سنوات قلائل حتى أجرت أولى تجاربها النووية في مايو عام ١٩٧٤ م، في منطقة بوخران أو بوكران بولاية راجاستان.

وبالتتابع، أثارت هذه الخطوة الهندية غضب جارتها باكستان التي شرعت على الفور في تبني خيار امتلاك سلاح ذري؛ لاستعادة توازن القوى الذي اختل بقوة لصالح نيودلهي.

وظلت الهند مكثفية بالبقاء على عتبة التسلح النووي (حالة العتبة النووية) على مدى عقود، ولم تقرر صنع القنبلة الذرية، فيما عرف بـ«الردع الخفي» أي القائم، لكنه ملجم؛ لضمان عدم الانتقاد من قِبَل المجتمع الدولي ولتجنب فرض عقوبات عليها، واستمر الحال كذلك حتى أجرت الهند خمس تجارب نووية متتالية في الفترة من: ١١ إلى ١٣ مايو ١٩٩٨ م^(٦).

وبينما كان دافع الهند لحيازة السلاح النووي ذا طابع سياسي في الأساس، بغرض انتزاع اعتراف العالم بها كقوة عظمى، فإن حافز إسلام أباد للحصول على عضوية نادي النخبة النووي الدولي، تمثل في محاولتها تحقيق الندية الاستراتيجية مع نيودلهي، إذ لم يكن أمام باكستان خيار سوى المضي

٦. كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم (٩٨)، ط١، ٢٠٠٦ م، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ٤).

قدمًا لحيازة القنبلة الذرية، التي باتت تعرف في وسائل الإعلام والكتابات العالمية بـ(القنبلة الإسلامية)^(٧).

وهكذا أدى قرار الهند إلى خسارة صافية للأمن في منطقة جنوب آسيا برمتها.

وتمتلك كل من الهند وباكستان قدرات صاروخية متعددة المدى لحمل الرؤوس النووية. ولم تكشف أيٌّ منهما عن قدراتها النووية الكاملة التي ما زالت في طي الكتمان والسرية؛ بهدف الغموض والإرباك الاستراتيجي، لكنهما أبرمتا في الوقت ذاته اتفاقية ثنائية عام ١٩٨٨ م؛ لحظر الهجمات على المنشآت النووية.

وتنص الاتفاقية على أنه يجب على كل من الدولتين أن تبلغ جارتها في بداية كل عام بالمنشآت النووية على أراضيها، من أجل منع وقوع هجمات عليها. ويعتبر هذا الإجراء من أهم تدابير الحفاظ على الأمن في المنطقة. وقد تم أول تبادل لهذه الوثائق في الأول من يناير عام ١٩٩٢ م. وتشمل تلك المنشآت: المحطات النووية، ومفاعلات الأبحاث، ومحطات تزويد الوقود النووي، ومراكز تخصيب اليورانيوم، وأية منشآت أخرى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتصنيع اليورانيوم النشط^(٨).

وقد تحقق الردع المتبادل بين: نيودلهي وإسلام آباد نوويًا، مع إجراء باكستان تجاربها النووية بين: ٢٨ و ٣٠ مايو ١٩٩٨ م، أي بعد نحو أسبوعين فقط من تجارب الهند المماثلة.

٧ - ستيف ويشان ويربيرت كروسني، القنبلة النووية الإسلامية، ترجمة: محمد حمدي صاحب التميمي، (دمشق: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٩٤ م، ص ص: ٣٣-٥٦).

8 - <https://mea.gov.in/Portal/LegalTreatiesDoc/PAB1232.pdf>

وقد انبنى هذا الردع المتبادل على خشية كل طرف من الضربة النووية الثانية، رغم أن كليهما يقول: إنه لن يبادر بتوجيه الضربة الأولى للآخر. ويعزز من هذا الردع النووي أن كلاً من: باكستان والهند تمتلك قدرات عسكرية تقليدية تحول دون لجوئه إلى الخيار النووي. كما أن إدراك الهند لحالة اللا توازن العسكري التقليدي مع باكستان، يعزز الاستقرار النووي في جنوب آسيا، نظراً لخشية نيودلهي من الغموض النووي الباكستاني، واحتمال استخدام إسلام آباد سلاحها النووي كضربة أولى، في حال فقدت قدرتها على الردع بقدراتها العسكرية التقليدية^(٩).

٢). الخيار النووي في منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا:

شهدت منطقة الشرق الأوسط، وكذلك القارة الإفريقية، على مدار العقود الماضية، العديد من المحاولات والمشاريع والبرامج الرامية إلى حيازة القدرة النووية، والتي نجح بعضها، وتباطأ البعض الآخر منها لأسباب مختلفة، فيما تم تفكيك البعض الثالث طواعية.

أ- في أفريقيا جنوب الصحراء، كانت (جنوب أفريقيا) الدولة الأفريقية الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية، قبل أن تتخلى عنها بمحض إرادتها بعد انتهاء حقبة التمييز العنصري في عام ١٩٨٩م.

ومع إيقاف ليبيا برنامجها النووي- طواعية أيضاً- عام ٢٠٠٣م، أصبحت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، إذ إن جميع الدول الأفريقية باتت أعضاء في المعاهدة الدولية؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية.

٩ - كريس سميث، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩-٣١.

وتأكدت هذه الوضعية للقارة السمراء، مع توقيع دولها لاتفاقية «بليندابا» عام ١٩٩٦م^(١٠)، والتي تحظر الاستحواذ والتخزين والاختبار والأنشطة الأخرى التي تروج للأسلحة النووية أو تساعد في إنتاجها، وباتت هذه الاتفاقية نافذة بالتصديق عليها عام ٢٠٠٩م.

ب) - أما بالنسبة للمشروعات النووية العربية: فقد بدأت إرهاباتها في ستينيات القرن العشرين، من مصر، ثم حذت حذوها دولاً أخرى، مثل: العراق، وليبيا، وسوريا، والجزائر.

إلا أن هذه المشاريع الواعدة لم تستكمل مسيرتها لأسباب مختلفة، فقد توقف البرنامج النووي المصري في «أنشاص» عقب حرب عام ١٩٦٧م، إلى أن تم إحيائه من جديد قبل بضع سنوات من خلال بناء محطات «الضبعة» النووية؛ لتوليد الطاقة الكهربائية، بالتعاون بين مصر وروسيا الاتحادية.

أما البرنامج النووي العراقي، فقد أجهضته إسرائيل حيث قصف طيرانها الحربي المفاعل «أوزوريك» في ٧ يونيو عام ١٩٨١م قبل تشغيله، وذلك في عملية عسكرية أطلق عليها اسم (العملية بابل)^(١١).

كذلك دمرت إسرائيل عام ٢٠٠٧م، ما زعمت أنه معمل أبحاث نووية في سورية.

١٠ - الجدير بالذكر أن اتفاقية «بليندابا» هي إحدى خمس اتفاقيات بشأن المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، والتي تطلب من الدول الأطراف بها أن تبرم اتفاقاً شاملاً للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك على غرار المعاهدة الدولية؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية «إن.بي.تي».

وتغطي هذه الاتفاقيات مناطق: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى.

ولمزيد من التفاصيل حول بنود هذه الاتفاقيات الخمسة، انظر موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية: <https://www.iaea.org/ar/almawadie/manatiq-khaliat-min-alaslihat-alnawawia>

١١ - ستيف ويتمان ويربيرت كروسني، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٧-٧٠.

وعدنان مصطفى، الطاقة النووية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٥م)، ص: ٤٨-٦٢.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت إيداء عدد من الدول العربية اهتماماً بحيازة التقنية النووية السلمية لتوليد الكهرباء، مثل: دولة الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وتونس، والمغرب.

(ج) - أما البرنامج النووي الإسرائيلي: فقد تم تدشينه بالتعاون مع فرنسا منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي ومطلع الستينيات.

واعتمدت إسرائيل في برنامجها ما تطلق عليه استراتيجية «الغموض البناء»، حيث يؤكد قادتها السياسيون والعسكريون منذ ديفيد بن غوريون وحتى الآن، أنها لن تبادر بإدخال السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، لكنها في الوقت نفسه لن تكون الأخيرة في هذا الميدان.

ورغم ذلك إلا أنه منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بات وجود الترسانة النووية الإسرائيلية حقيقة معروفة في الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مع تباين التقديرات حول حجم هذه الترسانة^(١٢).

لكن إسرائيل عمدت إلى أن تكون القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، وتكريس مبدأ (الاحتكار النووي) في الشرق الأوسط ومنع أي دولة أخرى من حيازته، وربما يفسر هذا الأمر - ولو جزئياً - الموقف الإسرائيلي المتشدد تجاه برنامج إيران النووي، وسعيها لتدميره أو على الأقل تجميده عند نقطة معينة، للحيلولة دون امتلاك طهران سلاحاً نووياً.

وتشير تقارير وتقديرات غربية - استناداً إلى معلومات سر بها مردخاي فعنونو عام ١٩٨٦م والذي عمل لنحو ١٠ سنوات في مركز الأبحاث

١٢ - لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور المشروع النووي الإسرائيلي، انظر: ١٢

ستيف ويثمان ويربيرت كروسني، القبلة النووية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: ٦-٩.

31. Fact Sheet: Israel's Nuclear Inventory. Center for Arms Control and Nonproliferation. March 2020.

<https://armscontrolcenter.org/fact-sheet-israels-nuclear-arsenal/>

النوية في مفاعل ديمونة- إلى أن إسرائيل ربما تكون أنتجت ما بين ١٠٠ : ١٥٠ رأس نووي^(١٣)، وهو تقدير يقترب من الأرقام الواردة في تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام عن حالة التسلح العالمية في ٢٠٢١م، (انظر جدول القوى النووية في العالم أعلاه).

(د)- البرنامج النووي الإيراني: بدأت إرهاباته زمن الشاه، من خلال التعاون مع كل من: فرنسا وألمانيا لبناء محطات نووية صغيرة في إيران^(١٤).

ثم توقف لفترة زمنية قصيرة، قبل أن تستأنف طهران ويكتشف المجتمع الدولي أبعاده المتسارعة في عام ٢٠٠٢م، حيث وضع منذ ذلك الحين على جدول اهتمامات العالم وبدأت تتابعه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا يتسع المقام هنا للاستطراد في الحديث عن نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، كما أن ذلك يخرج عن نطاق وبؤرة اهتمام هذه الورقة البحثية^(١٥).

13 - Pry. Peter. Israel s Nuclear Arsenal. (Colorado: Westview press: 1984). pp79-66.

14 - Simon Henderson. Olli Heinonen. In-Depth Reports. Nuclear Iran: A Glossary. Policy Focus 121. March 2015 .16.

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/nuclear-iran-glossary>

١٥- لمزيد من التفاصيل حول تطورات البرنامج النووي الإيراني في العامين الأخيرين، وصولاً إلى توقيع الاتفاق النووي بين طهران والقوى الستة الكبرى (١+٥) في ١٥ يوليو ٢٠١٥، وحتى جولات محادثات فيينا الراهنة، انظر:

محمد بدري عيد، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص: ١٣٨-١٥٣.

ومحمد بدري عيد، العلاقات الخليجية-الإيرانية.. رؤية استشرافية في ضوء الخبرة المعاصرة والتاريخية، سلسلة إصدارات علمية خاصة، يناير ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص: ٥٦-٦٢.

ثالثاً - التعايش النووي العالمي والإقليمي:

يقصد بالتعايش النووي، إمكانية احتفاظ دولة أو دول معينة بقدرتها على البقاء والعيش بأمن وأمان، وسط محيط جغرافي به دولة نووية (سواء كانت معلنة أو بلغت حالة العتبة النووية) أو أكثر، دون التعرض لتهديدات مباشرة أو غير مباشرة، تقوض وجودها أو استقلالها أو سيادتها أو سلامتها الوطنية والإقليمية ووحدة أراضيها.

(١) - التعايش النووي على الصعيد العالمي:

تحقق هذا التعايش بين القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - طوال عقود الحرب الباردة (١٩٤٦ - ١٩٩١ م)، حيث لم يشهد العالم حرباً نووية بينهما.

وتُعزى حالة التعايش النووي العالمي هذه، إلى امتلاك كلتا القوتين قدرات نووية كافية، أدت إلى تحقق الردع المتبادل، القائم على التدمير الشامل المؤكد بينهما، أي أن كل طرف - وإن لم يكن ينوي المبادرة بالهجوم - يدرك أنه بمقدور خصمه توجيه الضربة النووية الثانية المميتة، بعد تلقيه الضربة الأولى واستيعابها.

وفي أعقاب انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ م، ما يزال النموذج الكلاسيكي القائم على الردع النووي المتبادل يعمل بفاعلية وكفاءة عالية، بين الدول الكبرى في النظام الدولي الراهن، أي بين الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة العظمى الوحيدة حالياً في العالم، في مواجهة كل من روسيا الاتحادية، والصين.

وليس أدل على ذلك، من أنه بعد حوالي ٣٠ عامًا ونيف من نهاية الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وعلى الرغم من التنافس المحموم والأزمات المتصاعدة بين هذه القوى الكبرى الثلاثة، لم نشهد وقوع أي حرب نووية عالمية، فضلًا عن مجرد التلويح أو التهديد بها.

بل إن القوى النووية الخمسة العالمية، بادرت إلى سابقة هي الأولى من نوعها، من خلال طرح «إعلان خماسي» مشترك نادر، في الثالث من يناير ٢٠٢٢م، قبل يوم واحد من الموعد الذي كان مقرّرًا لعقد مؤتمر المراجعة الدورية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وتعهدت هذه الدول، التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بمنع انتشار الأسلحة الذرية وتجنب صراع نووي، وأعربت في بيانها المشترك الذي نشر البيت الأبيض نصه على موقعه الإلكتروني، عن اعتقادها بأنه: «يجب منع زيادة انتشار هذه الأسلحة»، مؤكدة أنه: «لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها إطلاقًا»، معتبرة أن: «تجنب الحرب بين دول تملك أسلحة نووية وخفض الأخطار الاستراتيجية» هو مسؤولياتها الأولى^(١٦).

٢- التعايش النووي الإقليمي؛

تتباين نماذج التعايش النووي الإقليمي من منطقة جغرافية إلى أخرى، بل ومن حالة لأخرى داخل نفس الإقليم، وذلك تبعًا لخصوصية وسمات كل منطقة وقدرات كل دولة على حدة.

١٦ - انظر نص البيان كاملاً باللغة الإنجليزية:

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/03/01/2022/p-5statement-on-preventing-nuclear-war-and-avoiding-arms-races/>

ويمكن إجمال أبرز نماذج وحالات التعايش النووي في أقاليم العالم على النحو التالي:

أ- ردع نووي متبادل تقليدي، على غرار النموذج العالمي للردع (نووي ذاتي مقابل نووي ذاتي):

ومن أبرز نماذج هذا النوع من الردع: حالة بريطانيا وفرنسا في القارة الأوروبية، وحالة الهند وباكستان، وحالة الصين والهند في جنوب آسيا.

ب- الردع عبر الاحتماء بمظلة نووية لقوة عالمية عظمى (نووي خارجي مقابل النووي الذاتي):

كما في حالتي: اليابان وكوريا الجنوبية (وهما دولتا كمن نووي)، حيث توازن القدرات النووية لجارتيهما: الصين وكوريا الشمالية، بالمظلة النووية الأميركية.

ج- ردع دون النووي (تقليدي كثيف و/ أو فوق تقليدي مقابل النووي الذاتي):

يكاد يكون هذا النمط من الردع قاصرًا على حالة الصراع العربي-الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتسم علاقات المواجهة بين الدول العربية وإسرائيل بالخصوصية الشديدة.

فعلى الرغم من كون إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة- حتى الآن- في الشرق الأوسط، إلا أن دول المواجهة المباشرة معها تحديداً مصر وسوريا تمتلكان روادع عسكرية تقليدية وفوق تقليدية (بيولوجية وكيميائية) وأنظمة ووسائل النقل الصاروخية الضرورية، على نحو فعال في مواجهة سلاح إسرائيل النووي.

حيث لم تنضم غالبية الدول العربية إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية الموقعة في باريس في ١٤ يناير عام ١٩٩٣م، وعلقت توقيعها على هذه الاتفاقية لحين توقيع إسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة في الأول من يوليو عام ١٩٦٨م، ومعاهدة منع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية الموقعة في ١٠ أبريل عام ١٩٧٢م.

وفي تقديرنا المتواضع أنّ جوهر هذا الردع يكمن في عوامل الضعف البنوية الدائمة التي تعاني منها إسرائيل، ممثلة في: الافتقار للعمق الإستراتيجي الطبيعي (ضيق الجغرافيا) وضآلة القدرة البشرية (محدودية الديموجرافيا)، ويعد هذان العنصران هما اللذان مكنا كل من القاهرة ودمشق من تحقيق حالة الردع الفريدة للقدرات النووية الإسرائيلية، حيث تمتلك الدولتان العربيتان الكبريان ردعاً متكامل الإركان في مواجهة إسرائيل^(١٧)، فهو ردع مستوفي شروطه الثلاث الرئيسة، من حيث كونه ردعاً: فعالاً، ومستقراً، وذا مصداقية.

١٧ - محمد بدري عيد، تأثير الانتفاضات العربية على إدراك النخبة الإسرائيلية للعقيدة العسكرية والاستراتيجية الأمنية (٢٠١١-٢٠١٥م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص: ٦٣-٦٧. وأمين هويدي، الصراع العربي-الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص: ١٠١-١٠٣.

رابعاً - إيران والقنبلة النووية:

١- الأهداف الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني؛

تعتقد إيران أن امتلاكها للقنبلة النووية، وليس شرطاً صنع القنبلة في الوقت الراهن، من شأنه تعزيز مكانتها الإقليمية كقوة مهيمنة وذات نفوذ واسع ليس فقط في منطقة الخليج العربي، بل في إقليم الشرق الأوسط عموماً.

إذ يدرك صانع القرار في طهران جيداً أن «إيران نووية» سيكون لها هبة إستراتيجية في الإقليم تشكل رادعاً للقوى الإقليمية المعادية وتحديداً إسرائيل من مهاجمتها من جهة، ومن جهة أخرى ستكفل هذه «الهبة النووية» لطهران القدرة على تعظيم المساومة مع القوى الدولية من أجل تحقيق حزمة من الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط، وأهمها:

- توفير الحماية لحلفاء إيران المنضوين تحت ما يُسمّى بـ«محور الممانعة» ضد إسرائيل، وتحديداً؛ ضمان الإبقاء على سلاح حزب الله اللبناني في يده وعدم نزعه، وتأمين مستقبل النظام السياسي السوري الحالي بقيادة الرئيس بشار الأسد، وإلا التهديد بإشعال حرب إقليمية.
- الحلول الأمني محل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بما يُكرس التغلغل الإيراني هناك الذي بدأ في أعقاب انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣م.

- تأمين موقع ميليشيات الحوثيين في النظام اليمني، بما يضمن بقائهم في المشهد السياسي مستقبلاً بعد التوصل لتسوية للأزمة.

- حرمان المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج، من الحصول على أية صورة من صور الدعم الأمريكي أو الأوروبي، سواء سياسياً أو لوجستياً أو مالياً.

٢- موقف إيران الرسمي من القنبلة النووية:

لم تفتأ إيران تؤكد-منذ وضع برنامجها النووي تحت مجهر رقابة المجتمع الدولي عام ٢٠٠٢م- أنها لم تسع قط للحصول على السلاح النووي وأنها لن تفعل ذلك أبداً، وأن أعمالها في هذا المجال للأغراض المدنية السلمية فحسب.

ويستند الموقف الرسمي الإيراني في ذلك إلى فتوى دينية صادرة عن المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي بتحريم حيازة أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي. وأكد خامنئي مراراً أن إيران لم تسع مطلقاً إلى صنع أو استخدام الأسلحة النووية، التي تحرمها الشريعة الإسلامية، وذلك على الرغم من امتلاكها تكنولوجيا نووية. ووفقاً لفتواه فإن «صنع وتخزين القنابل النووية خطأ واستخدامها حرام. وإيران تتجنبها تماماً رغم أنها تمتلك تكنولوجيا نووية»^(١٨).

لكن ثمة تصريح نادر ومهم وخطير لا بد من التنويه إليه في هذا المقام؛ لأنه يفتح الباب لإمكانية تجاوز فتوى خامنئي بشأن تحريم صنع وحيازة القنبلة النووية، بزعم أن إيران قد تُجبر على ذلك رغم عدم رغبتها فيه.

والمقصود هنا هو التصريح النادر الذي أدلى به وزير الأمن والاستخبارات الإيراني محمود علوي خلال مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإيراني بثت

١٨ - انظر نص الفتوى الإيرانية بعدة لغات على الموقع الإلكتروني الرسمي لمكتب علي خامنئي:

<https://farsi.khamenei.ir/treatise-content?id=2790#228>

يوم ٨/٢/٢٠٢١م، بمناسبة الذكرى الـ ٤٢ لانتصار الثورة الإيرانية. وقال الوزير علوي: (برنامجنا النووي هو برنامج سلمي وقد قال القائد الأعلى بوضوح في فتواه: إن إنتاج أسلحة نووية مخالف للشريعة وأن الجمهورية الإسلامية تعتبره ممنوعاً)، واستدرك بالقول: (ولكن دعني أخبرك، إذا وضعت قطة في الزاوية، فقد تتصرف بشكل مختلف عن القط الذي يتجول بحرية. إذا دفعوا إيران في هذا الاتجاه، فلن يكون ذلك خطأ إيران، بل خطأ أولئك الذين دفعوا إيران إلى ذلك)^(١٩).

٣- إيران والطريق إلى القنبلة النووية:

بموجب الاتفاق المبرم بين طهران ومجموعة دول (٥+١) في ١٥ يوليو عام ٢٠١٥م، تم فرض قيود على أنشطة إيران في المجال النووي، بغرض

١٩ - انظر نص المقابلة التلفزيونية كاملة على موقع «انتخاب» الإيراني:
<https://www.entekhab.ir/fa/news/600981/>

رئيس وهو تمديد الفترة اللازمة لكي تنتج فيها مواد انشطارية كافية لصنع قنبلة نووية^(٢٠).

إلا أن طهران قررت في عام ٢٠١٩م خرق القيود التي ينص عليها الاتفاق وتحللت من بعض الالتزامات الواردة فيه لاسيما ما يخص نسبة تخصيب اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزي المسموح لها بتشغيلها، وذلك ردًا على قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق في مايو عام ٢٠١٨م وإعادته فرض العقوبات الأمريكية على إيران.

وأدى تحلل إيران من جانب كبير من التزاماتها النووية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة: (٢٠١٩-٢٠٢١م)، إلى تقليل الفترة اللازمة لإنتاجها المواد الانشطارية الكافية لصنع القنبلة النووية، بحيث لم تعد هذه الفترة عامين أو عام واحد أو حتى أشهر، بل باتت تُعد بالأسابيع، بحسب التقديرات الغربية^(٢١).

إذ تتقاطع تقديرات دوائر الاستخبارات الغربية- لاسيما الأمريكية- ومراكز الأبحاث المختصة والخبراء المُعتبرين، على أن إيران اكتسبت الخبرة والإمكانات اللازمة التي تحولها تصنيع الأسلحة النووية وأن إجراءها لأول تفجير نووي مسألة وقت لا غير، بحيث باتت طهران قاب قوسين أو أدنى من إنتاج وقود يكفي لصنع قنبلة نووية واحدة على الأقل في غضون أسابيع.

٢٠. انظر نص الاتفاق المعروف بـ«خطة العمل المشتركة الشاملة» باللغة الإنجليزية:

https://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf

21- Robert S. Litwak « Iran's Nuclear Challenge at a Crossroads: Dilemmas of a Threshold State». Wilson center.Washington. December 2021 .13: https://www.wilsoncenter.org/article/irans-nuclear-challenge-crossroads-dilemmas-threshold-state?utm_medium=email&utm_source=newsletter&utm_campaign=wilson&emci=829bd455-351f-ec94-11f-60050f2e65e9b&emdi=ed254b635-79f-ec94-11f0050-6f2e65e9b&ceid=145510

وكانت الولايات المتحدة قدرت في عام ٢٠١٥م- قبل توقيع الاتفاق النووي- أن الأمر سيستغرق من إيران ١٢ شهرًا لإنتاج وقود نووي كافٍ لصنع قنبلة إذا قررت السعي للحصول على سلاح ذري.

أما الآن في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، فلا شك أن هذا التقدير قد تقلص إلى النصف أي نحو ٦ أشهر كحد أقصى؛ وذلك بالنظر إلى أن طهران ركبت أجهزة طرد مركزي أكثر تقدمًا في منشآتها النووية، وخصبت اليورانيوم بنسب تفوق كثيرًا مما سمح به الاتفاق النووي الأصلي، وقيدت وصول المفتشين الدوليين إلى مرافقها النووية الرئيسة.

ومنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، عمدت إيران على نحو مطردٍ إلى تخصيص اليورانيوم بمستويات أعلى، ففي يوليو ٢٠١٩م، بدأت في تخصيص ما يصل إلى ٥٪ (مقابل ٣,٧٥٪ كان يسمح بها اتفاق ٢٠١٥م)، ثم زادت معدل التخصيب إلى ٢٠٪ في يناير ٢٠٢١، ثم رفعته إلى ٦٠٪ في أبريل من العام ذاته، ما يعني أن طهران أصبحت على بعد خطوة قصيرة نسبيًا من إنتاج وقود نووي صالح لصنع القنبلة^(٢٢).

ووفقًا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ركبت إيران الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتطورة القادرة على تخصيب اليورانيوم بجودة أعلى في كل من محطتي: نطنز وفوردو النوويتين، واعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢١، كانت قد جمعت مخزونًا من اليورانيوم المخصَّب يبلغ حوالي ٤,٢٣١٣ كيلوجرامات، بما في ذلك ٣,١٦٢٢ كيلوجرامات من اليورانيوم المخصَّب بنسبة ٥٪، و٨,١١٣ كيلوجرامات مخصَّبًا حتى ٢٠٪، و٧,١٧ كيلوجرامات مخصَّبًا بنسبة ٦٠٪.

22 - Colum Lynch. «How Close Is Iran to Getting a Nuclear Weapon?». Foreign Policy Magazine. JANUARY 2022 .10. <https://foreignpolicy.com/10/01/2022/iran-nuclear-weapon-breakout/>

ويعني ذلك أن إيران قد حصلت بالفعل على ما يكفي من كميات من اليورانيوم المخضب بالنسبتين: ٢٠ و ٦٠٪، لإنتاج ما لا يقل عن ٤٥ كيلو جرام من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة ٩٠٪، وهو كمية وقود تكفي لإنتاج قنبلة نووية في وقت قصير.

يعني ذلك أن يكون لدى طهران الكميات الكافية من المواد الانشطارية اللازمة لتصنيع القنبلة، وأنه سيكون بمقدورها تجميع رأس و/ أو رؤوس نووية في غضون أسابيع وربما أيام.

حيث يحتاج إنتاج القنبلة النووية إلى حوالي ١٠ كيلو جرامات من اليورانيوم النقي (أي ما يعادل ٢٢ رطلاً)^(٢٣).

ويقدر أنه في غضون ستة أشهر من مطلع ٢٠٢٢م، سيكون بمقدور إيران اختبار قنبلة نووية^(٢٤).

معنى ذلك أن إيران بلغت حالة «العتبة النووية» أو «الكمون النووي»، وفي أحسن التقديرات فإنها باتت على بعد أمتار قليلة جداً منها، ومن ثم، فإن «إيران نووية» باتت مسألة وقت ليس إلا.

وربما تفضل إيران وفق حسابات تكتيكية في اللحظة التاريخية الراهنة، سيناريو «العتبة النووية»، وإرجاء المضي قدماً في حيازة السلاح النووي، وذلك لاعتبارات مختلفة، من بينها: تجنب إعادة فرض عقوبات دولية قاسية عليها، كرد فعل فوري متوقع، في حال تصنيع القنبلة النووية.

٢٣ - د. علي مصطفى مشرفة، الذرة والقنابل الذرية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣م)، ص: ٦٦.

24 - Simon Henderson. Iranian Nuclear Breakout: What It Is and How to Calculate It. Washington institute. Policy Analysis .March 2021 .24. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iranian-nuclear-breakout-what-it-and-how-calculate-it>

ونظرًا لأن هذه القدرة الكامنة لا تحظرها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن هذا يُسمَّى أحيانًا «خيار اليابان» حيث تعتبر اليابان دولة «غير نووية»، كونها دولة حالة واضحة لدولة تتمتع ببراعة تقنية كاملة لتطوير سلاح نووي بسرعة^(٢٥).

أو كما يطلق عليه أحيانًا «دور مفك البراغي» من القنبلة، حيث تعتبر اليابان لديها المواد والخبرة والقدرة التقنية لصنع قنبلة نووية حسب الرغبة. وحتى في حال التوصل لاتفاق نووي جديد من خلال محادثات فيينا الجارية منذ أبريل ٢٠٢١م وحتى الآن من أجل إحياء الاتفاق النووي المبرم في مطلع يوليو عام ٢٠١٥ بين إيران من جهة ومجموعة دول (١+٥) التي تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والصين، إضافة إلى ألمانيا.

ويستند هذا الاستنتاج إلى عدة مؤشرات، أهمها:

١- أن نجاح «محادثات فيينا» النووي، لن يعني منع أو إيقاف برنامج طهران النووي، لكنه قد يؤدي إلى إبطائه فقط.

إذ سيسمح الاتفاق لطهران بالحفاظ على قدرة تخصيب اليورانيوم وإن كان عند مستوى منخفض يبلغ ٢٠٪، لكنها تبقى قادرة على زيادته إلى مستويات أكبر في أي وقت شاءت، كما فعلت تمامًا منذ انسحاب إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من اتفاق عام ٢٠١٥م، على النحو المشار إليه تفصيلًا أعلاه.

25 - Omer Carmi. Iran's Nuclear Model: Japan or North Korea?.The Washington Institute for Near East Policy . Jun 8/2018.
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-nuclear-model-japan-or-north-korea>

كما أن أي اتفاق مستقبلي من شأنه أن يضيفي الشرعية الدولية على البنية التحتية النووية الداخلية لإيران، وسيحافظ على آلاف من أجهزة الطرد المركزي، رغم أن هذه البنية أنشأتها طهران بالمخالفة الصريحة لالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي العالمية.

فالبنية التحتية النووية لإيران في اليوم التالي للاتفاق المرتقب إعلانه في نهاية محادثات فيينا الراهنة، سترقى إلى نوع من القدرة الكامنة في الأسلحة النووية، وهو ما يُعرف بحالة «العتبة النووية» أو «الكمون النووي»، فالاتفاق قد يُقلل من هذا الكمون، لكنه سيمنحه الشرعية أيضًا وهو ما تدركه إيران جيدًا، وليس أدل على الإدراك الإيراني لهذه النقطة من محاولات طهران المماثلة خلال الجولتين الأخيرتين: (السابعة والثامنة) من مفاوضات فيينا، بغرض كسب الوقت، لحين الوصول إلى هذه العتبة أو ذلك الكمون، وهو ما حذرت منه: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أثناء جولتي المفاوضات المشار إليهما، مشيرين إلى أن نفاذ الوقت سيجعل أي اتفاق مستقبلي عديم الجدوى من الناحية العملية، حيث ستكون إيران على بُعد أسابيع وليس أشهر من العتبة النووية.

ولعل من أحدث التصريحات ذات الدلالة في هذا السياق، التحذير الذي أطلقه وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان مع وصول الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا لمرحلة حاسمة، في منتصف شهر فبراير ٢٠٢٢م، حيث أكد أمام مجلس الشيوخ الفرنسي أنه: «في هذه اللحظة إما أن يتم التوصل لاتفاق بشأن النووي الإيراني بين طهران وبقية الأطراف المفاوضة في العاصمة النمساوية، وإما ستندلع أزمة كبيرة»^(٢٦).

٢٦. وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ووكالة (رويترز) للأخبار، ١٦/٢/٢٠٢٢م.

وجاء هذا التحذير من باريس، بعدما اعترف الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر» في ١٦ فبراير ٢٠٢٢م، أن «الاتفاق النووي أصبح كالطلقة الفارغة»^(٢٧).

كما صرح مسؤولون أمريكيون مطلع فبراير ٢٠٢٢م، لشبكة «سي. إن. إن.» الإخبارية بأن إدارة الرئيس جو بايدن تعتقد أن أمامها حتى نهاية فبراير ٢٠٢٢م؛ لإنعاش الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، وإلا فإنها ستطلق جهودًا حثيثة لمنع طهران من حيازة أسلحة نووية^(٢٨).

ويمكن فهم دلالات هذه التصريحات وخطورتها، بالنظر إلى أنه في ٢٠٢٢م قد أتمت إيران عشرين عامًا بالتسام والكمال منذ اكتشاف المجتمع الدولي مساعيها لتطوير برنامجها النووي.

٢. تؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقديرات الاستخباراتية الغربية، أن إيران باتت تمتلك التكنولوجيا النووية، والقدر الكافي من اليورانيوم عالٍ ومتوسط التخصيب الذي يجعلها قادرة على تصنيع السلاح الذري في غضون أشهر وربما أسابيع - إن هي أرادت ذلك. الجدير بالذكر في هذا المقام ما صرح به رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي، في ٩ فبراير ٢٠٢٢م غداة استئناف الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا، أن طهران باتت قادرة على إنتاج الوقود النووي بمختلف النسب بسهولة^(٢٩).

27- https://twitter.com/alishamkhani_ir?ref_src=twsrc5%Egoogle7%Ctwcamp5%Eserp7%Ctwgr5%Eauthor

28 - <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/10/02/2022/iran-nuclear-deal-time-running-out>

٢٩- وكالة «فارس» شبه الرسمية للأخبار، ٩/٢/٢٠٢٢م، <https://ar.farsnews.ir/iran/news/14001120000038>

ويشمل ذلك بطبيعة الحال تخصيص اليورانيوم بنسبة ٩٠٪ اللازمة لصنع القنبلة، ويعني ذلك أنه عندما تريد طهران اتخاذ قرار بصنع قنبلتها النووية، سيكون بمقدورها إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية (سواء يورانيوم عالي التخصيب أو بلوتونيوم مُعالج) اللازمة للسلاح الذري، وهذه تمثل الجانب المهم والأصعب لحيازة القنبلة.

وبالرغم من استحالة التنبؤ بتوقيت محدد للإعلان رسمياً عن «إيران نووية»، فإن من به المؤكد الآن أن هذا الأمر تحول من مجرد أمر مستحيل أو افتراض جدلي، إلى احتمال قائم بصورة كبيرة.. وكبيرة للغاية.

خامساً. التداعيات الاستراتيجية للقنبلة النووية الإيرانية:

تُشكل «إيران النووية»، سواء في مرحلة العتبة النووية أو ما بعد تصنيعها القنبلة النووية، تهديداً مباشراً فورياً للأمن الخليجي بمستوييه: الوطني والإقليمي، وعلى الصُّعد: العسكرية والسياسية والبيئية، وذلك على النحو التالي:

١- التداعيات العسكرية والاستراتيجية:

- من المرجح أن يكون لامتلاك إيران سلاحاً نووياً تأثيرات عميقة الأثر وطويلة المدى، من الناحية العسكرية، إذ إنها ربما تؤدي إلى إطلاق شرارة سباق تسلح نووي إقليمي في الخليج العربي وجواره المباشر بما فيه العراق، أي جعل المنطقة نووية بامتياز، Nuclearization of the Arabian Gulf.

كما يمكن أن يمتد تأثير «إيران النووية» إلى إقليم الشرق الأوسط، بحيث يدفع ذلك دول أخرى في المنطقة إلى السعي؛ لاستكشاف خياراتهم الخاصة بتطوير سلاح مماثل أو على الأقل تأسيس بنية تحتية وحيازة تكنولوجية نووية للحفاظ على توازن القوى، قبل فوات الأوان.

وبالتالي، قد تجدد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ضمن دائرة سباق نووي إقليمي حاد، لا تسطع النأي بنفسها عن تداعياته الكارثية، حتى وإن رغبت في ذلك.

ما يعني أن خطوة إيران هذه ستكون بداية لما يمكن أن نطلق عليه «الدومينو النووي»، أي أن قبلة إيرانية تُرجح إطلاق «سلسلة نووية تعاقبية»^(٣٠)، حتى ولو لم تُظهر طهران أي نية لانتهاك التزاماتها في أي اتفاق نووي سابق أو لاحق، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبًا على الأمن الإقليمي في المنطقة.

ويُعزى ذلك إلى ما تشير إليه الخبرة والأدلة العملية من أن جازًا أو منافسًا يمارس أنشطة الانتشار النووي يزيد من احتمالية أن دولة في: محيطه الجغرافي أو الحيوي ستستكشف خيار حيازة الأسلحة النووية، كما هو الحال في جنوب آسيا، حين دفعت التجربة النووية الأولى للهند عام ١٩٧٤م، باكستان للبحث في إمكانية تطوير برنامجها النووي الخاص بها^(٣١).

ومهما كانت المبررات التي تسوقها إيران لتبرير برنامجها النووي، وتأكيداتها بأنه للأغراض السلمية، إلا أن ثمة مقولة لرئيس الوزراء الهندي الأسبق جواهر لال نهرو ذات دلالة بليغة في هذا السياق.

فقد تحدث نهرو عن البعد العسكري الاستراتيجي لأي برنامج نووي، قائلاً: «إلى جانب بناء محطات الطاقة وتطوير الكهرباء، فهناك دائماً ميزة متضمنة للبرنامج النووي، تتمثل في الاستخدام الدفاعي إذا دعت الضرورة»^(٣٢).

30- Irvine. Matthew. Atomic Kingdom: If Iran Builds the Bomb. Will Saudi Arabia Be Next? Center for New American Security. February, 2013. Lindsay. James.M& Takeyh. Ray. After Iran Gets the Bomb: Containment and Its Complications. «Foreign Affairs». Vol.89. No.2 (March-April 2010). pp44-42

31- Bergenas. John.» the Nuclear Domino Myth: The Worst-Case Proliferation Scenario». «Foreign Affairs». August 31/ 2010.

Potter. William& Mukhatzhanova. Gaukar.Forecasting Proliferation in the 21st Century: the Role of Theory: California. Stanford University Press. 2010. pp37-13

٣٢. كريس سميث، الانتشار النووي في جنوب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

- انهيار توازن القوى في المنظومة الإقليمية للخليج العربي وجواره المباشر: فمع خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بالمنطقة منذ عام ٢٠٠٣م، هيمنت إيران على المنطقة، وفي ظل تفوقها على دول مجلس التعاون الخليجي الستة من حيث المساحة وعدد السكان، وتفوقها في الأسلحة التقليدية، فإن «إيران النووية» ستعني الانكشاف الأمني الكامل والتام لدول الخليج العربية في مواجهة طهران، مما سيقوض الأمن والاستمرار الهش القائم في المنطقة.

- تعزيز السيطرة الإيرانية في الخليج: إذ يرى مراقبون عرب^(٣٣) أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيغذي توجهات إيران للسيطرة على الخليج العربي من خلال استغلال الجاليات الإيرانية المقيمة في دول مجلس التعاون، والتنوع العرقي والطائفي من أجل تأجيج النزعات الطائفية والمذهبية ومن ثمّ تهديد الاستقرار الداخلي لهذه البلدان، خاصة أن إيران سبق واستخدمت هذه السياسة في عقد الثمانينات من القرن العشرين.

ويترب على ما سبق، تكريس إيران كقوة إقليمية لها القول الفصل في المنطقة وتمتلك نفوذاً يوازي النفوذ الأمريكي فيها، واعتبارها موازناً نداءً لا يمكن تنحيته عند مناقشة أية ترتيبات أمنية أو سياسية أو حتى اقتصادية في المنطقة، خاصة في الخليج العربي الذي تنظر إليه إيران باعتباره النطاق الجغرافي الحيوي لها والمجال المباشر لسياستها الخارجية وأمنها القومي.

٣٣. د. محمد السعيد إدريس: «التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني»، مختارات إيرانية، العدد ٦٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٦م، ص ٥.

(٢)- التداعيات البيئية والصحية:

من جهة أولى، ينطوي البرنامج النووي الإيراني- حتى إن سلمنا جدلاً بأنه سيبقى سلمياً- على مخاطر وعواقب بيئية وصحية كارثية في المنطقة، بسبب احتمالات التسرب الإشعاعي.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي ستصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد ٢٨٠ كم من مدينة الكويت^(٣٤)، ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة قد لا تملك بالضرورة عناصر الأمان النووي المضمونة.

وبالتالي فإنه في ظل الخطر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثمّ تصبح دول الخليج العربية في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب إشعاعي، وهو أمر وارد أيضاً بالنظر إلى وقوع إيران في منطقة حزام زلازل، حيث نلاحظ تكرار الهزات الأرضية في إيران من وقت لآخر وبدرجات شدة متباينة على مدار العام، مما يزيد من احتمالات التسرب الإشعاعي من المنشآت النووية الإيرانية بفعل التأثير الزلزالي المتكرر.

ومن جهة ثانية، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين.

٣٤. للتعرف على مواقع المنشآت النووية الإيرانية، انظر: جرافيك رقم (٢) في الملاحق المرفقة في نهاية هذه الورقة البحثية.

ويحذر بعض المراقبين الخليجيين^(٣٥)، من أن الأمر الأكثر خطورة الذي يجدر بدول الخليج أن توليه اهتمامًا متعاطفًا - ربما أكثر من احتمالات حيازة طهران للقنبلة النووية - هو قضية صيانة وإدارة المفاعلات النووية الإيرانية بحد ذاتها.

ويشيرون إلى أن دول الخليج تقع في دائرة الخطر الإشعاعي الإيراني الذي يمكن أن يحدث سواء في حالات الطوارئ الطبيعية أو في حالة الأخطاء والأعطال الفنية.

ويرون أن إيران التي تشرف على الشاطئ الشرقي للخليج العربي، تقع على خط الزلازل النشطة، ما يعني تزايد احتمالات التسرب الإشعاعي من مفاعلاتها النووية في حال وقوع زلزال قوى أو متوسط بمقياس ريختر، وربما يتطور الأمر إلى الأسوأ باحتمال تحطم مفاعل أو أكثر.

ولعله من الأهمية بمكان في هذا المقام، التذكير بالكارثة البيئية التي ترتبت على التسرب الناجم عن محطة (فوكوشيما) اليابانية عام ٢٠١١م^(٣٦).

حيث وقعت هذه الكارثة إثر الزلزال الكبير الذي ضرب اليابان في ١١ مارس ٢٠١١، مما أدى إلى حدوث مشاكل في التبريد بمفاعل فوكوشيما النووي رقم «١» في المحطة النووية، ومن ثمَّ ارتفع ضغط المفاعل، وتبع ذلك حدوث مشكلة في التحكم بالتنفيس نتج عنها زيادة في النشاط الإشعاعي^(٣٧).

٣٥. أجرى الباحث عدة لقاءات مباشرة خاصة مع خبراء عسكريين كويتيين متقاعدين حول هذه القضية.

٣٦. انظر: جرافيك رقم (٣) في الملاحق المرفقة بنهاية هذه الورقة البحثية.

٣٧. انظر تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن هذه الكارثة:

<https://www-pub.iaea.org/mtcd/publications/pdf/pub-1710reportbythedg-web.pdf>

وقد يحدث التسرب الإشعاعي - لا قدر الله - نتيجة حدوث أعطال أو خلل أو خطأ فني صيانتته أو إدارته.

وفي كلتا الحالتين، ستكون العواقب كارثية بكل معنى الكلمة على دول الخليج، بحكم وجودها في الجوار الجغرافي المباشر لإيران، مما يهدد بتكرار مأساة انفجار مفاعل تشرنوبيل السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، والتي امتدت آثارها المدمرة إلى أوسع دائرة من الدول في محيطها الجغرافي، حتى النرويج التي تبعد آلاف الكيلو مترات عن ذلك المفاعل تضررت بالتسرب الناتج عن انفجاره.

وبالتالي، يجدر بدول الخليج أن تأخذ هذه المخاطر على محمل الجد، وأن تكون مستعدة لمواجهةها والتعامل معها، لاسيما وأن التكنولوجيا المستخدمة حالياً في مفاعلات إيران النووية هي ذاتها التي كان يعمل بها مفاعل تشرنوبيل.

ومن جهة ثالثة، تبقى مخاطر اللجوء إلى استخدام القنبلة النووية قائمة - ولو نظرياً - مما يستوجب التحوط لها والعمل على تلافيها، من باب توقع الأسوأ والاستعداد له احترازياً.

ويكفي القول من حيث القدرة التدميرية للقنبلة النووية أن الانفجار الضخم الناجم عنها سيكون أكبر بـ (٧٠٠) مرة على الأقل من الانفجار الذي نتج عن القنبلة التي أُلقيت على مدينة هيروشيما اليابانية عام ١٩٤٥ م، وحيث سيبلغ المدى التدميري للقنبلة ١٠ آلاف كيلو متر.

كما تشير الدراسات والبحوث التي أجريت على الناجين من قنبلتي: هيروشيما وناجازاكي، أن الانفجار النووي له مخاطر على المدى البعيد على

الكائنات الحية والموارد الطبيعية، بسبب المواد المشعة والإشعاع المنتشر على مساحة واسعة، فيما يُعرف بـ «الشتاء النووي»، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، كما تتسبب هذه الأمور في أمراض خطيرة، مثل: السرطان، واللويميا، إضافة إلى تسببها في حالات الإجهاض، وتشوه الأجنة في أرحام أمهاتهم^(٣٨).

٣٨. د. حازم فلاح سكيك، كيف تعمل القنبلة النووية، غزة: المركز العلمي للترجمة، ٢٠٠٨م، ص: ١٦-١٨.

سادساً - القنبلة النووية الإيرانية واستراتيجيات دول الخليج العربية:

تفرض التدايعيات والتأثيرات المحتملة للقنبلة النووية الإيرانية على دول الخليج العربية، ضرورة البحث عن استراتيجيات تتضمن خيارات تضمن لها التعايش الآمن الدائم، بما يتضمنه ذلك من حفظ وجودها السياسي، وتأمين استقلالها، وصون سيادتها، وحماية أمنها ووحدة أراضيها، وسلامتها الإقليمية.

وقياساً على تجارب وخبرات التعايش النووي العالمي والإقليمي، وأخذاً بعين الاعتبار خصوصية منطقة الخليج العربي، وأهميتها الاستراتيجية الفائقة، تبدو عدة خيارات أمام دول الخليج العربية، يمكن تفعيلها بشكل منفرد، كما يمكن للعواصم الخليجية المزاجية بين خيارين أو أكثر من هذه الخيارات المتنوعة، سواء على الصعيد الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الستة على حدة، أو من خلال استراتيجية خليجية مشتركة متكاملة وموحدة. وتمثل أهم هذه الاستراتيجيات الرئيسة الممكنة في التالي:

١- استراتيجية التحوط أو الاحتواء النووي:

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس امتلاك رادع نووي خليجي (ذاتي)؛ لتحقيق الردع النووي المتبادل مع إيران النووية، وذلك وفق نموذج الردع التقليدي السائد عالمياً.

وترتكز هذه الاستراتيجية- التي تعتبر الخيار الأمثل على الأقل من الناحية النظرية- إلى بناء قدرات نووية خليجية سلمية، تمكن دول مجلس التعاون الستة من تأسيس بنية تحتية داخلية وامتلاك التكنولوجيا النووية، بما يضمن إبقاء خياراتها المستقبلية مفتوحة.

وثمة عوامل عدة تكسب هذا السيناريو صفة الواقعية وتعزز احتمالية تحققه، ومنها:

- امتلاك دول الخليج العربية للوفرة المالية التي تجعل بمقدورها الإنفاق على بناء وتطوير البرامج النووية الباهظة التكاليف.

- توافر المواد الخام الأساسية اللازمة، خاصة اليورانيوم، في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أعلنت المملكة العربية السعودية في ١٢ يناير ٢٠٢٢م، على لسان وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان عن امتلاكها «كميات كبيرة» من اليورانيوم يمكن استغلالها تجارياً^(٣٩).

وكانت صحيفة «الجارديان» البريطانية الشهيرة قد تحدثت في عددها الصادر في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠م عن احتمال أن يكون بحوزة السعودية احتياطات من اليورانيوم الخام كافية؛ لتصنيع وقود نووي^(٤٠).

39-<https://www.alarabiya.net/aswaq/12/01/2022/%D%88%D%8B%2D8%9A%D%8B%1D8%A%7D%84%D%8B%7D%8A%7D%82%9D%8A%-9D%8A%7D%84%D%8B%3D%D%8B%9D%88%9D%8AF%D%8A%-D%8AA%D%8A%3D%8B%3D8%9A%D%8B-3%D%8B%4D%8B%1D%83%9D%8A%-9D%8AA%D%8A%7D%8A%8D%8B%9D%8A%-9D9%84%D%85%9D%8B%9D%8A%7D%8AF%D%-86%9D%84%9D%8AA%D%8A%3D8%9%5D8%9A%D%-86%9D%8A%3D8%9A%-D%85%9D%88%9D%8A%7D%8B%1D%8AF-%D%86%9D%8AD%D%8AA%D%8A%7D%8AC%D%87%9D%8A%-7D%81%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%8B%1D%8AC>

40 - <https://www.theguardian.com/world/2020/sep/17/revealed-saudi-arabia-may-have-enough-uranium-ore-to-produce-nuclear-fuel>

- لم تستبعد بعض دول مجلس التعاون الخليجي احتمال تطوير برامج نووية والعمل على امتلاك سلاح نووي في حال فعلت إيران ذلك.

ففي مقابلة مع شبكة «سي. بي. إس» الأميركية عام ٢٠١٨م، أكد ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان عدم رغبة الرياض حيازة سلاح نووي، لكنه في الوقت نفسه حذر من أن «تطوير الإيرانيين قنبلة نووية، سيدفع السعودية إلى فعل الشيء ذاته بأقصى سرعة»^(٤١).

لكن ثمة صعوبات عملية قد تواجه هذه الاستراتيجية، أهمها ما يلي:

- القيود الدولية على حيازة مثل هذه البرامج خاصة ما يتصل بالمعرفة والتكنولوجيا النووية Nuclear Know How & Technology.

- ضرورة توافر كوادر فنية متخصصة من العلماء الخليجين المختصين، وتوافر تحتية ملائمة، حيث إن البرامج النووية لا تقوم فقط على مجرد الحصول على بضعة كيلو جرامات من اليورانيوم عالي التخصيب أو البلوتونيوم المعالج.

ويحتاج تدريب وتأهيل هذه الكوادر وتأسيس تلك البنية التحتية النووية لفترة زمنية ليست بالقصيرة، ربما تتراوح بين: ٥ إلى ١٠ سنوات على أقل تقدير.

- مخاطر تعرض البنية التحتية النووية الخليجية - سواء في مراحلها الأولى أو بعد إتمامها - للقصف من قبل قوى إقليمية في مقدمتها: إيران نفسها^(٤٢).

41 - <https://www.cbsnews.com/news/saudi-crown-prince-talks-to-60-minutes/>

42- Russell, Richard L. Peering over the Horizon: Arab threat Perception and Security Response to a Nuclear-Ready Iran. the Nonproliferation Policy Education Center. March 2004 .15. p9.

-تبدو الصعوبة الأكبر والأهم في احتمال رفض - أو على أقل تقدير تحفظ- الولايات المتحدة تزويد دول الخليج العربية بتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتونيوم، بحجة أن ذلك يتعارض مع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من جهة، والتعلل بأن واشنطن ستوفر مظلتها النووية لحماية دول الخليج من أية تهديدات إيرانية محتملة من جهة أخرى. وربما تسوق الإدارة الأمريكية حجة واقعية أخرى، تتمثل في سابقة اتفاقها للتعاون النووي مع دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩م، والذي اشترطت فيه الولايات المتحدة موافقة دولة الإمارات على ألا تمتلك تكنولوجيا التخصيب أو إعادة المعالجة.

غير أنه يمكن الدفع بتنفيذ هذه الحجة غير المقنعة، من زاويتين جوهريتين:

من جهة أولى: أن «سابقة» السماح لإيران بالاحتفاظ بقدرات التخصيب وفقاً للاتفاق النووي بينها وبين مجموعة دول (١+٥)، قد ينظر إليه على أنه تفويض لروح اتفاق التعاون النووي بين واشنطن وأبو ظبي.

ومن جهة ثانية: فإن دول الخليج - وهي الحليفة للولايات المتحدة- بعكس إيران التي تصنفها واشنطن كدولة معادية لمصالحها القومية فضلاً عن أنشطتها وطموحاتها التوسعية المعروفة- تكون أولى بأن يسمح لها بامتلاك تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة، لاسيما مع توجهاتها السلمية، ومبرراتها الدفاعية المحضنة في هذا المضمار. ومن ثمّ، فإن السماح لإيران بعد الاتفاق النووي بالاحتفاظ بقدرات تخصيب اليورانيوم؛ سيجعل من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة أن تضع حدوداً صارمة على قدرة دولة أو دول حليفة، مثل: دول مجلس التعاون الخليجي، للتخصيب وإعادة المعالجة.

وفي جميع الأحوال، تمثل كل من باكستان، والصين خيارات يمكن اللجوء إليها- عوضاً عن الولايات المتحدة الأميركية- للحصول على قدرات التخصيب وإعادة المعالجة النووية.

٢. استراتيجية امتلاك روادع فوق تقليدية دون نووية (بيولوجية وكيميائية):

تتسم هذه الاستراتيجية بسهولة تنفيذها، وانخفاض كلفتها الاقتصادية مقارنة بخيار الردع النووي، لذلك يطلق عليه في الأدبيات الاستراتيجية اسم «نوعي الدول الفقيرة»، إضافة إلى فعاليته العملية المجربة بكفاءة عالية، على النحو الذي أشرنا إليه في موضع سابق من هذه الورقة البحثية عند الحديث عن التعايش النووي في الشرق الأوسط.

وثمة مؤشرات ذات دلالة في هذا السياق، تجعل من الردع فوق التقليدي متاح لدول الخليج، ومن ذلك:

-التقديرات الاستخباراتية والتقارير الأمريكية التي تحدثت عن بناء المملكة العربية السعودية لمواقع صناعة صواريخ باليستية بمساعدة الصين^(٤٣).

وفي حال صحة هذه التقديرات والتقارير، فإن ذلك سيعتبر تطوراً نوعياً لتعزيز القدرات الخليجية الذاتية في مضمار الردع التقليدي وفوق التقليدي؛ إذ إن هذه النوعية من الصواريخ تُعد أحد أهم نواقل السلاح فوق التقليدي (البيولوجي والكيميائي).

حيث سيعني ذلك أن السعودية قررت توطين تصنيع هذه النوعية من الصواريخ بدلاً من الاعتماد على استيرادها من الخارج.

43 - <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/23/12/2021/saudi-ballistic-missiles-china>

إذ يشار في هذا المقام إلى أن الرياض تستورد منذ ثمانينات القرن العشرين صواريخ (دونغ مينغ) من بكين.

٣. استراتيجية الاحتماء بمظلة نووية خارجية:

وفي الأرجح ستكون المظلة النووية الأمريكية على غرار الدول الأوروبية وبقية حلفاء حلف شمال الأطلسي «الناتو».

غير أنه ينبغي عدم الركون بشكل تام على المظلة النووية الخارجية، لاسيما بالنظر إلى النقاشات والشكوك التي أثرت في عواصم حليفة لواشنطن بشأن الضمانة النووية الأميركية، حيث انطلقت دعوات أوروبية، خاصة من فرنسا وألمانيا، لضرورة بناء مظلة نووية أوروبية جماعية، كذلك أثارت اليابان وكوريا الجنوبية مؤخرًا نقاشات مماثلة حول جدوى الاتكال على الحماية النووية التي توفرها الولايات المتحدة، كما أن تركيا- العضو في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، أعربت عن عزمها أن يكون لديها مظلتها النووية الخاصة.

واستخلصت هذه النقاشات من الحلفاء الأوروبيين والآسيويين أنه من المهم والأولى قيام حلفاء أميركا بدورهم في توفير روادعهم الأمنية النووية الذاتية^(٤٤).

٤. استراتيجية تكثيف الرقابة الدولية والإقليمية -والخليجية خصوصاً- على البرنامج النووي الإيراني:

من خلال مزيد من الضمانات والضوابط النووية، ويتضمن ذلك:

44 - Chuck Hagel, Malcolm Rifkind, Kevin Rudd, and Ivo Daalder: «When Allies Go Nuclear..How to Prevent the Next Proliferation Threat?». Foreign Affairs, February 2021 .12; <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/12-02-2021/when-allies-go-nuclear>

تبنى إجراءات معززة أكثر صرامة للرصد والتحقق فيما يخص المنشآت النووية في إيران لاسيما في الجوانب العسكرية، مع إلزامها بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، الذي وقعته عام ٢٠٠٣م، لكنها لم تصدق عليه حتى الآن.

إذ إن هذا البروتوكول يبقى مجرد خطوة ضمن جهد شاق ومتواصل يجب القيام به، خليجياً بدعم دولي؛ لزيادة فعالية الرقابة والشفافية النووية لإيران مستقبلاً، وضمان عدم تقديمها بيانات و/أو معلومات منقوصة أو متناقضة عن أنشطتها النووية.

ومن بين الإجراءات الجديدة المقترحة في هذا المضمار:

- السماح بمشاركة وفود ممثلة لمجلس التعاون الخليجي في عمليات الرصد والتحقق التي تقوم بها فرق مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- إلزام إيران بتوقيع اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي، تضمن اطلاعه بشكل دوري - سنوي أو نصف أو ربع سنوي - بشأن المواد والأنشطة والمنشآت النووية الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على غرار الاتفاقية الموقعة بين: الهند وباكستان في شأن منشآتها النووية التي تنص على تبادل سنوي للمعلومات المحدثة في هذا الصدد.

- تفعيل آلية (اختيار العينات البيئية) من مواقع المنشآت والمختبرات النووية داخل إيران، كأداة لتحسين وتعزيز ضمانات التحقق والأمان النووي.

يجدر بدول الخليج أن يكون لديها - بالتعاون مع طهران - إمام تام وشامل، وأن تكون لديها «تمام المعرفة»، عن عدد المفاعلات والمختبرات والمواقع النووية الإيرانية، وحجمها، وقدراتها، حرصاً على الشفافية النووية، ولضمان أمن وأمان المنطقة، وإلزام إيران بتحديث هذه البيانات سنوياً، كما هو حال الاتفاقية بين: الهند وباكستان، السابق الحديث عنها في موضع التعايش النووي في جنوب قارة آسيا.

سابعاً - خلاصات استراتيجية:

١- رغم ندرة استخدام السلاح النووي، إلا أن الخبرة التاريخية الدولية تشير إلى أنه قد يتم اللجوء إليه إذا عجزت الدولة المالكة له عن تحقيق مصالحها أو إرغام الخصم بالوسائل التقليدية، وذلك على نحو ما فعلت الولايات المتحدة التي كانت القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك قنبلة نووية عام ١٩٤٥م، حيث قامت باستخدام هذا السلاح الفتاك عندما تأكدت أنه لن يتم إخضاع اليابان في الحرب العالمية الثانية بالوسائل العسكرية التقليدية.

٢- لا توجد قاعدة حاكمة محددة أو ثابتة بشأن التعايش النووي سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، إذ تشير الخبرة التاريخية والمعاصرة إلى أن ذلك يخضع لاعتبارات عدة، منها: توازن القوى القائم في العالم أو الإقليم (مثلاً: إسرائيل قصفت مفاعل العراق ومفاعل سوريا ٢٠٠٧، لكنها لم تفعل مع إيران)، وطبيعة هيكل النظام الدولي، والمحددات الداخلية لكل طرف، وطبيعة الإقليم نفسه وهيكل الأمن فيه: (مثلاً: هيكل ومحددات الأمن في آسيا غير أفريقيا غير الشرق الأوسط غير أميركا اللاتينية).

٣- لا يوجد فارق جوهري بين امتلاك القدرة وصنع القنبلة، فالمسألة تتعلق بالتوقيت الزمني: متى تصبح القنبلة قنبلة؟ أي كم يستغرق من الوقت لجمع عناصرها أو وضع «البرغي» الأخير في مكوناتها.

والدلالة المهمة في هذا السياق، مفادها: أنه في ظل التطور التكنولوجي الفائق، أصبح بالإمكان من الناحية الفنية، تصنيع السلاح النووي بقدر محدود من المواد الانشطارية للحصول على «الكتلة الحرجة» للقنبلة، فقد بلغ حجم اليورانيوم المشع عالي التخصيب في القنبلة الأمريكية التي أسقطت على هيروشيما في أغسطس عام ١٩٤٥م، حوالي ٢٠ كيلو جرام (ما يعادل ٤٤ رطلاً)، لكن في وقت لاحق ووفقاً للتصميمات الأكثر تطوراً، أمكن للولايات المتحدة الوصول إلى تلك الكتلة الحرجة بكمية قليلة جداً من اليورانيوم المخضب لم تتجاوز ٧ إلى ٨ كيلو جرامات، أي أقل بنحو مرة ونصف المرة من قنبلة هيروشيما.

وفي حالة استخدام البلوتونيوم لصنع القنبلة، فإن الأمر يتطلب ما بين ٥ إلى ٦ كيلو جرامات فقط من هذه المادة؛ لصنع قنبلة كتلك التي أسقطتها واشنطن على مدينة ناجازاكي عام ١٩٤٥م. وتعد الحالة الهندية أبرز مثال للاعتماد على البلوتونيوم في صنع إجراء أولى تجاربها النووية في مايو عام ١٩٧٤م.

٤- من المعلوم أن البرنامج النووي الإيراني حتى في بعده السلمي، يشكل تحدياً حقيقياً لدول المنطقة، وذلك بالنظر إلى مخاطره الكارثية بيئياً وصحياً، في المدى البعيد.

٥- بات من اليقين بالضرورة أن أي اتفاق حالي أو مستقبلي لن يُنهي قدرات إيران النووية، بل سيعمل على تقييدها في أحسن الأحوال، وبالتالي فإن مثل هذا الاتفاق لن يمثل مصدر طمأننة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي لديها مخاوف مشروعة من إيران تنطوي على ما هو أكثر من البرنامج النووي، لاسيما ما يتصل بقدرات طهران الصاروخية لإيران،

واستراتيجيتها التوسعية في المنطقة، بل إن مثل هذا الاتفاق - بما يضيفه من شرعية على قدرة إيران النووية - سيمنحها شعورًا متعاطفًا بقوتها الذاتية، مما سيشجعها على الاستمرار في سياساتها وأنشطتها المقوضه للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

٦- إن خير وسيلة لاتقاء العدوان أن تكون قادرًا على رده بمثله، وفق قاعدة العلامة النووي العربي المصري الأشهر د. علي مصطفى مشرفة. وهو يرى أيضًا أن العبرة ليست بالحجم، فالذرة وإن كانت صغيرة الحجم والوزن، إلا أنها عظيمة القوة شديدة القدرة؛ إذ لو استطعنا أن نحصل على الطاقة الكامنة في ذرات جرام واحد من المادة العادية؛ لكفى مقدار هذه الطاقة لتحريك قطار وزنه مئات الأطنان حول الكرة الأرضية بأسرها.

٧- إن حرص إيران على تعظيم قدرتها النووية، ينبغي ألا يدفع إلى التسليم به كأمر واقع مفروض، بقدر ما يجب أن يكون حافزًا على العمل؛ لأن تطور القدرة النووية الإيرانية الكامنة تجعل أمن واستقرار دول المنطقة في الميزان وعلى المحك الآن وفي المستقبل القريب والبعيد. ولكي نحفز أنفسنا لمواجهة ذلك، ما علينا سوى أن نتصور أننا نسمع دوي القنابل النووية في آذاننا، وأنا نرى بريقها في أعيننا.

٨- تتطلب التحديات التي تفرضها «إيران النووية» من دول مجلس التعاون الخليجي، ضرورة التحلي بالواقعية والمبادرة والجرأة في التفكير والتحليل والتخطيط والسلوك السياسي؛ لأن إنكار الحقيقة الواقعة لا ولن يُفيد، كما أن مصائر الشعوب والدول ينبغي ألا تُترك للصدف.

٩- تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن وعياً يقظاً وإرادة قوية تجاه قدرات إيران ونواياها النووية، بما يشكل نقطة ابتداء أو خط أساسي يمكن البناء عليه؛ لجهة صياغة بدائل مناسبة وتبني سياسات برامجية كفيلة بالتعامل الرادع مع كافة الاحتمالات المستقبلية.

١٠- ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تبقى أعينها الأمنية يقظة، وقدراتها الاستخباراتية مركزة على البرنامج النووي الإيراني حتى بعد التوصل لاتفاق في محادثات فيينا الراهنة.

١١- من الأهمية بمكان عدم اكتفاء دول الخليج العربية بالمساعي الدبلوماسية؛ لحفظ توازن القوى في مواجهة إيران، بل السعي إلى تطوير قدراتها الدفاعية لمواجهة التهديدات المحتملة - ينبغي أن تعمل دول الخليج العربية على بناء حد أدنى من الردع المتناسب مع «إيران النووية»، بحيث يتسم هذا الردع بالفعالية، والمصدقية، وضمان قدرة المحافظة عليه، وذلك جنباً إلى جنب مع اتخاذ إجراءات؛ لدعم وتعزيز الأمن النووي في المنطقة.

خاتمة:

إن المأمول أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تطوير إستراتيجية بعيدة المدى تتضمن حزمة من السيناريوهات المستقبلية حتى لا تجد ذاتها أمام سيناريو واحد لا فكاك منه، ومن ثمَّ تكون مجبرة على انتهاج سياسات تفتقد إلى المرونة السياسية أو البصيرة الإستراتيجية.

ومما لا شك فيه أن قرار الانضمام إلى عضوية النادي النووي بالغ الخطورة بالأساس، لكن يبدو أنه قادم لا محالة في يوم ما.

إذ إن إعلان «إيران نووية» سيدق ناقوس الخطر ويؤذن بأن «النووي الخليجي» على الطريق، أو على أقل تقدير سيجعله خيارًا مطروحًا وممكنًا، وإلا ستتضاعف المعاناة الخليجية الاستراتيجية- العسكرية والأمنية خصوصًا- جراء سلوك إيران المستقبلي في المنطقة.

وعليه، فإن المنظور الاستراتيجي الاستشراقي يقتضي منا تعديل صيغة السؤال الذي طرحناه في مستهل تقدير الموقف هذا، والذي كانت صياغته كالتالي: هل يسلك الخليج العربي السبيل النووي؟ ليكون التساؤل المركزي المستقبلي، هو: متى سيكون للخليج العربي قبلته النووية؟!

الملاحق والرسوم التوضيحية (جرافيك)



• معايير تحديد مدى سلمية البرنامج النووي لأي دولة

حددت «مبادرة التهديد النووي»، عام ٢٠١٥م، تسعة معايير لتحديد ما إذا كان البرنامج النووي لدولة ما يُدار بنوايا سلمية فقط، أم أنه ينطوي على أهداف عسكرية أيضًا.

وتمثلت هذه المعايير في التالي:

- ١- إنتاج المواد النووية بشكل كبير بما يتجاوز ما يمكن أن تكون هناك حاجة إليه عمليًا من أجل الحفاظ على المفاعلات النووية الحالية للدولة. ويشمل ذلك كل من عمليات تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم.
- ٢- الاحتفاظ بمخازن المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة بما يتجاوز المقدار المعقول الذي يمكن تحديده للاستخدام في الأغراض المدنية، مثل: الأبحاث أو توليد الطاقة.
- ٣- عدم الامتثال أو عدم التعاون المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو التجاهر الخطير للضمانات النووية.
- ٤- بناء المرافق والبنى التحتية الموجهة بشكل واضح نحو إنتاج أسلحة نووية أكثر منها للأغراض المدنية، مثل: المفاعلات التي تنتج كميات كبيرة للغاية من البلوتونيوم.

٥ - إنتاج تقنيات موجهة بالدرجة الأولى نحو صنع أسلحة نووية، مثل: العدسات المتفجرة اللازمة لصنع سلاح من النوع الذي ينفجر داخلياً.

٦ - إنتاج أو تطوير أنظمة مصممة للسماح بإطلاق حمولات نووية، مثل: الصواريخ الباليستية طويلة المدى.

٧ - أن يكون برنامج الطاقة النووية- الذي يُفترض أنه مدني- مشاركة مكثفة مع جيش الدولة، وهو مؤشر على أن جيش الدولة يسعى على الأرجح للحصول على مواد نووية.

٨ - الاستفادة من مصادر السوق السوداء للحصول على المواد النووية أو التكنولوجيا المستخدمة في إعادة المعالجة أو التخصيب أو التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الأسلحة النووية أو أنظمة الإيصال أو الشراء المباشر لأنظمة الإيصال النووي.

٩ - أن تكون الدولة في موقع لها تاريخ من النزاعات الشديدة في علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة، مما يعطيها سبباً للرجة في الحصول على أسلحة نووية كرادع محتمل لخصومها المجاورين.

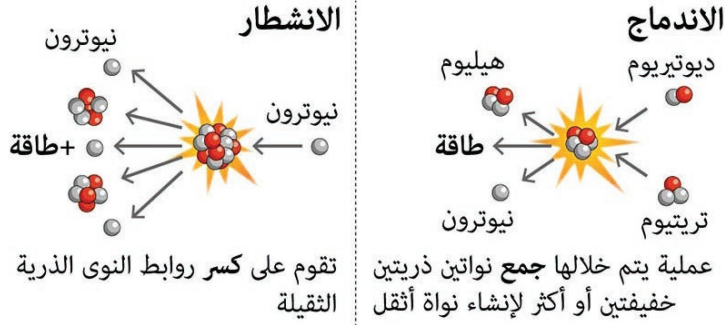
(Source: Nuclear Threat Initiative «NTI»).

https://www.nti.org/wp-content/uploads/2021/09/2014_NTI_Index_Arabic_Translation.pdf.

جرافيك رقم (١)
مقارنة بين الاندماج والانشطار النووي

الاندماج مقابل الانشطار النووي

التفاعلات النووية التي تُنتج كميات هائلة من الطاقة، ولكنها ناتجة عن عمليتين مختلفتين



الاستخدام

يُستخدم هذه العملية حالياً في محطات الطاقة النووية

يعتبره بعض العلماء طاقة المستقبل، خصوصاً لأنه ينتج القليل من المخلفات ولا تنبعث منه غازات الدفيئة

نوع الوقود

اليورانيوم، البلوتونيوم

الهدروجين

الأكثر استخداماً في مفاعلات الطاقة النووية، سهل التشغيل والتحكم

فبراير 2022: قال علماء في بريطانيا إنهم وكدوا 59 ميغاجولا من الطاقة نتيجة الاندماج في ديسمبر 2021، أي أكثر من ضعف الرقم القياسي المسجل في عام 1997

الطاقة

طاقة أكبر بليون مرة من مصادر أخرى

3 إلى 4 مرات أكثر من الانشطار

تستمد النجوم الطاقة من خلال العملية نفسها، ويشمل ذلك الشمس أيضاً

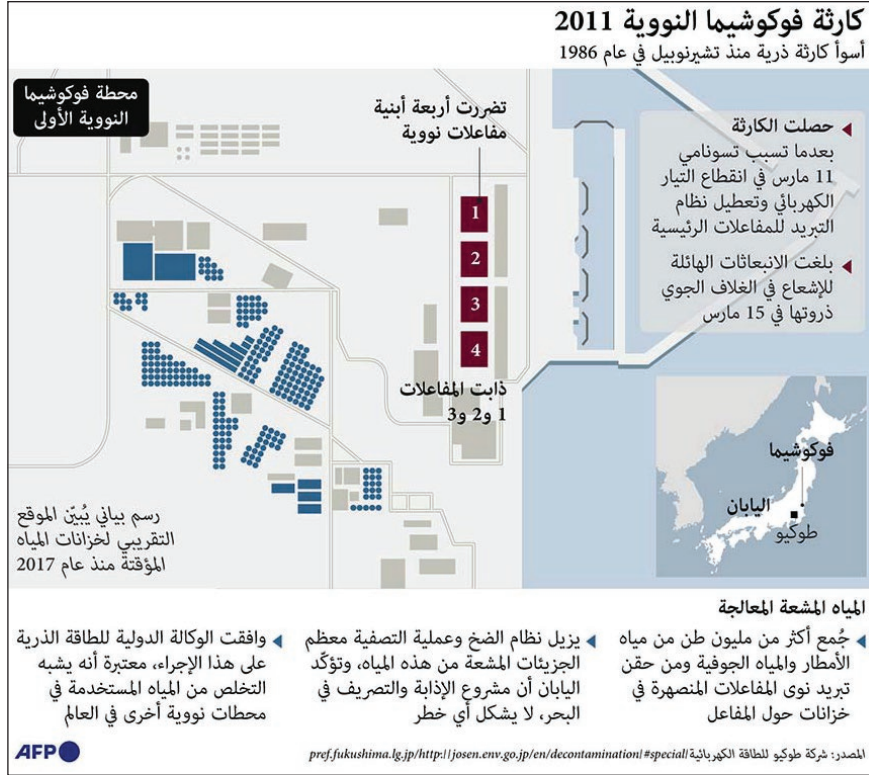


المصادر: وزارة الطاقة الأميركية/شركة «ديوك إيزجي»/إدارة معلومات الطاقة/منشأة الإشعاع الوطنية

جرافيك رقم (٢) المنشآت النووية الإيرانية وأهم بنود الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بشأنها



جرافيك رقم (٣) كارثة محطة (فوكوشيما) النووية اليابانية عام ٢٠١١م





قائمة المراجع

- أولاً - المراجع العربية.
ثانياً - المراجع الأجنبية.



أولاً . المراجع العربية.

(أ) . الكتب:

- الشقائي، خليل إبراهيم، الردع النووي في الشرق الأوسط: دراسة في المتطلبات التقنية، بيروت: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٠م.
- إيتو، تاكيشي ، هيروشيما وناجازاكي: مأساة القنبلة النووية، ترجمة: أكيراكويانو، (القاهرة: دار الشروق، ط ١، ١٩٩٤م).
- سكيك، حازم فلاح، كيف تعمل القنبلة النووية؟ غزة: المركز العلمي للترجمة، ٢٠٠٨م.
- سميث، كريس، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم (٩٨)، ط ١، ٢٠٠٦م، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
- عيد، محمد بدري، العلاقات الخليجية-الإيرانية.. رؤية استشرافية في ضوء الخبرة المعاصرة والتاريخية، سلسلة إصدارات علمية خاصة، يناير ٢٠٢٢م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- مشرفة، علي مصطفى، الذرة والقنابل الذرية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣م).
- مصطفى، عدنان، الطاقة النووية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٥م).

- هويدي، أمين، الصراع العربي- الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧ م.

- ويثان، ستيف وكروسني، ويريرت، القنبلة النووية الإسلامية، ترجمة: محمد حمدي صاحب التميمي، (دمشق: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٩٤ م).

(ب). الدوريات العلمية:

- إدريس، محمد السعيد: «التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني»، مختارات إيرانية، العدد ٦٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٦ م).

(ج). الرسائل العلمية (الدكتوراه والماجستير):

- عيد، محمد بدري، تأثير الانتفاضات العربية على إدراك النخبة الإسرائيلية للعقيدة العسكرية والاستراتيجية الامنية (٢٠١١-٢٠١٥ م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩ م.

- عيد، محمد بدري، أثر أحداث ١١ سبتمبر على ترتيبات الامن الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ م.

(د)- وكالات الأنباء والصحف:

- وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ووكالة (رويترز) للأبناء، ١٦ / ٢ / ٢٠٢٢ م.

- وكالة «فارس» شبه الرسمية للأبناء، ٩ / ٢ / ٢٠٢٢ م، ٢٨.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

I) - Books:

- Potter. William& Mukhatzhanova. Gaukar. Forecasting Proliferation in the 21st Century: the Role of Theory: California. Stanford University Press. 2010.
- . Pry. Peter. Israel s Nuclear Arsenal. (Colorado: Westview press: 1984 -

II) - Periodicals:

- . - Bergenas. John.» the Nuclear Domino Myth: The Worst-Case Proliferation Scenario». «Foreign Affairs». August 31. 2010
- Irvine. Matthew. Atomic Kingdom: If Iran Builds the Bomb. Will Saudi Arabia Be Next? Center for New American Security. February 2013.
- Lindsay. James.M& Takeyh. Ray. After Iran Gets the Bomb: Containment and Its Complications. «Foreign Affairs». Vol.89. No.2 (March-April 2010

III)- Websites & Internet:

- <https://www.un.org/disarmament/wmd/nuclear/npt/text>

<https://www.world-nuclear.org/> -
[-https://mea.gov.in/Portal/LegalTreatiesDoc/PAB1232.pdf](https://mea.gov.in/Portal/LegalTreatiesDoc/PAB1232.pdf)
<https://www.iaea.org/ar/almawadie/manatiq-khaliat-min-alas-lihat-alnawawia->
 - Fact Sheet: Israel's Nuclear Inventory. Center for Arms Control and Nonproliferation. March 31. 2020. <https://armscontrolcenter.org/fact-sheet-israels-nuclear-arsenal/>
 - Simon Henderson. Olli Heinonen. In-Depth Reports. Nuclear Iran: A Glossary. Policy Focus 121. March 16. 2015.
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/nuclear-iran-glossary> -
[-https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/01/03/p5-statement-on-preventing-nuclear-war-and-avoiding-arms-races/](https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/01/03/p5-statement-on-preventing-nuclear-war-and-avoiding-arms-races/)
<https://farsi.khamenei.ir/treatise-content?id=228#2790> -

B%8C%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%DA%AF%D8%B1-%DA%AF%D8%B1%D8%A8%D9%87%E2%80%8C%D8%A7%DB%8C-%D8%B1%D8%A7-%DA%AF%D9%88%D8%B4%D9%87%E2%80%8C%D8%A7%DB%8C-%DA%AF%DB%8C%D8%B1-%D8%A8%DB%8C%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%AF-%D9%85%D9%85%DA%A9%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA-%D8%B1%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%B1%DB%8C-%DA%A9%D9%86%D8%AF-%DA%A9%D9%87-%DA%AF%D8%B1%D8%A8%D9%87%E2%80%8C%D8%A7%DB%8C-%DA%A9%D9%87-%D8%A2%D8%B2%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA-%D8%A2%D9%86-%D8%B1%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A7-%D9%86%D9%85%DB%8C%E2%80%8C%D8%A9%D9%86%D8%AF

-https://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf

-https://twitter.com/alishamkhani_ir?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor

-<https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/02/10/iran-nuclear-deal-time-running-out>

- <https://www-pub.iaea.org/mtcd/publications/pdf/pub1710-reportbythedg-web.pdf>

-<https://www.alarabiya.net/aswaq/2022/01/12/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF>

% D 9 % 8 6 % D 8 % A D % D 8 % A A % D 8 % A 7 % D 8
% A C % D 9 % 8 7 % D 8 % A 7 - % D 9 % 8 1 % D 9 % 8 A -
% D 8 % A 7 % D 9 % 8 4 % D 8 % A E % D 8 % A 7 % D 8 % B 1 % D 8 % A C

- <https://www.theguardian.com/world/2020/sep/17/revealed-saudi-arabia-may-have-enough-uranium-ore-to-produce-nuclear-fuel>
- <https://www.cbsnews.com/news/saudi-crown-prince-talks-to-60-minutes/>
- Russell. Richard L. Peering over the Horizon: Arab threat Perception and Security Response to a Nuclear-Ready Iran. the Nonproliferation Policy Education Center. March 15. 2004. p9.
- <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/12/23/saudi-ballistic-missiles-china>
- Chuck Hagel. Malcolm Rifkind. Kevin Rudd. and Ivo Daal-de:» When Allies Go Nuclear..How to Prevent the Next Proliferation Threat?». Foreign Affairs. February 12. 2021; <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2021-02-12/when-allies-go-nuclear>
- Robert S. Litwak .» Iran’s Nuclear Challenge at a Crossroads: Dilemmas of a Threshold State». Wilson center. Washington. December 13. 2021: https://www.wilsoncenter.org/article/irans-nuclear-challenge-crossroads-dilemmas-threshold-state?utm_medium=email&utm_source=newsletter&utm_campaign=wilson&emci=829bd351-455f-ec11-94f6-0050f2e65e9b&emdi=ed254b79-635f-ec11-94f6-0050f2e65e9b&ceid=145510
- Colum Lynch.» How Close Is Iran to Getting a Nuclear Weapon?». Foreign Policy Magazine. Jauary Y 10. 2022. <https://foreignpolicy.com/2022/01/10/iran-nuclear-weapon-breakout/>

- Simon Henderson. Iranian Nuclear Breakout: What It Is and How to Calculate It. Washington institute. Policy Analysis. March 24. 2021. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iranian-nuclear-breakout-what-it-and-how-calculate-it>
- Omer Carmi. Iran's Nuclear Model: Japan or North Korea?. The Washington Institute for Near East Policy . Jun 8. 2018. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-nuclear-model-japan-or-north-korea>.



قواعد النشر في سلسلة تقارير تقدير مهقف يحد تنهياً

- أن يكون موضوع تقرير تقدير موقف معنياً بقضية راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ألا تقل عدد صفحات التقرير عن (١٥) صفحة (٣٧٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).





مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

